

نحو السيد الملك سعود الملك العربي الهاشمي

بالنظر لعزمنا السفر الى المملكة العربية السعودية ،

وبعد الاطلاع على الفقرة (ط) من المادة ٢٨ من الدستور ،

نصدر اذاتنا بما هو آت :

- ١ - يعين سمو الأمير محمد ولي العهد المعظم نائباً لنا لممارسة صلاحياتنا مدة غيابنا .
- ٢ - يمارس نائبنا جميع الحقوق المختصة بالعرش باستثناء اجراء أية تعديلات في الدستور والتفويض بمقد المعاهدات والامراء

واقالة رئيس الوزراء والوزراء وقبول استقالتهم .

١٩٦١/٧/٢٦

رئيس الوزراء

وزير الداخلية

بهجت التلهوني

حسن السكاب

اعلان

بمباشرة سمو نائب جلالة الملك المعظم سلطاته الدستورية

يعلن أن حضرة صاحب السمو الملكي نائب جلالة الملك المعظم قد أقسم مساء يوم الخميس الواقع في ١٩٦١/٧/٢٧ بحضور مجلس الوزراء اليمين القانونية بمقتضى الفقرة (ي) من المادة (٢٨) من الدستور وقد باشر سلطاته الدستورية بالسياسة من حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك المعظم اعتباراً من صباح يوم السبت الواقع في ١٩٦١/٧/٢٩ .

١٩٦١/٧/٢٩

وكيل رئيس الوزراء

هاتم الجبوسي

اعلان

سفر حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك المعظم

الى المملكة العربية السعودية

يعلن أن حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك المعظم قد غادر عاصمة ملكه السيد في سفرته الميمونة الى المملكة العربية السعودية صباح يوم السبت الواقع في ١٩٦١/٧/٢٩ .

١٩٦١/٧/٢٩

وكيل رئيس الوزراء

هاتم الجبوسي

الجريدة الرسمية للمملكة الأردنية الهاشمية

عسان : الثلاثاء ١٩ صفر سنة ١٣٨١ هـ - الموافق ١ آب سنة ١٩٦١ م العدد ١٥٦٣

الفهرس

صحيفة

٩٤٤

٩٤٥

٩٤٦

٩٥٢

٩٥٣

٩٥٣

٩٥٧

٩٥٨

٩٦٠

قانون رقم (٢٤) لسنة ١٩٦١ « قانون موقت معدل لقانون البنات »

قانون رقم (٢٥) لسنة ١٩٦١ « قانون البلديات الموقت المعدل »

قانون رقم (٢٦) لسنة ١٩٦١ « قانون الخدمة المدنية الموقت »

نظام رقم (٤٢) لسنة ١٩٦١ « نظام النقل على الطرق المعدل »

نظام رقم (٤٣) لسنة ١٩٦١ « النظام المالي للبلديات المعدل »

مشروع الاتفاقية الخاصة بالمنظمة العربية للعلوم الادارية

قرار اعفاء من الرسوم الجمركية

قرارات رقم (٤ و ٥ و ٦) صادرة عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

أمر صادر عن وزير الداخلية

نحمد الله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) من الدستور ،

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦١/٧/٩ ،

نصادق — بمقتضى المادة ٣١ من الدستور — على القانون الآتي ونأمر بإصداره ووضعه موضع التنفيذ المؤقت وإضافته الى قوانين الدولة على أساس عرضه على مجلس الأمة في أول اجتماع يعقده :

قانون رقم (٢٤) لسنة ١٩٦١

قانون مؤقت معدل لقانون البيئات

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون معدل لقانون البيئات لسنة ١٩٦١) ويقرأ مع قانون المنشآت رقم (٢٠) لسنة ١٩٥٢ المشار اليه فيما يلي بالقانون الأصلي كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة (٢٦) من القانون الأصلي بإضافة العبارة التالية الى آخرها :

(ويشترط فيما تقدم انه في حالة عدم وجود مثل للمملكة الأردنية الهاشمية في ذلك البلد ، فيعتبر التصديق الصادر عن المراجع السياسية لاي بلد يتبادل التمثيل السياسي مع الاردن مقبولا اذا اقترن بتصديق السلطات الأردنية المختصة) .

١٩٦١/٧/١١

أحمد بن طلال

وزير الداخلية
حسن الكاتب

رئيس الوزراء
بهجت التلهوني

نحمد الله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) من الدستور ،

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦١/٧/١٦ ،

نصادق — بمقتضى المادة ٣١ من الدستور — على القانون الآتي ونأمر بإصداره ووضعه موضع التنفيذ المؤقت وإضافته الى قوانين الدولة على أساس عرضه على مجلس الأمة في أول اجتماع يعقده :

قانون البلديات المؤقت المعدل

رقم (٢٥) لسنة ١٩٦١

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون البلديات المعدل لسنة ١٩٦١) ويقرأ مع القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٥ المشار اليه فيما يلي بالقانون الأصلي وتعديلاته كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يعدل البند (١) من الفقرة (أ) من المادة (٤١) من القانون الأصلي بإضافة العبارة التالية الى آخره :

(ومراقبة ما يقع على الشوارع من الاراضي المكشوفة وتكليف اصحابها باقامة الاسوار حولها) .

١٩٦١/٧/١٧

أحمد بن طلال

وزير الداخلية
حسن الكاتب

وزير المالية
هاتم الجبوسي

رئيس الوزراء
بهجت التلهوني

نموذج الميثاق بين الملك والمملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) من الدستور ،

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦١/٧/٢٤ ،

تصادق — بمقتضى المادة ٣١ من الدستور — على القانون الآتي وتأمراً بإصداره ووضع موزع التنفيذ الموقت وإخراجه إلى قوانين الدولة على أساس عرضه على مجلس الأمة في أول اجتماع يعقده .

قانون الخدمة المدنية الموقت

رقم (٢٦) لسنة ١٩٦١

الفصل الأول

التعريفات

المادة ١ - يسمى هذا القانون الموقت (قانون الخدمة المدنية لسنة ١٩٦١) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تسري أحكام هذا القانون على :

- جميع الموظفين المدنيين في خدمة الحكومة ممن يتقاضون رواتبهم من الميزانية العامة للدولة .
- ب- موظفي الدوائر والمؤسسات الأخرى (غير المذكورين في الفقرة السابقة) الذين يقرر مجلس الوزراء سريان أحكام هذا القانون عليهم .

المادة ٣ - يكون للكلمات والعبارات التالية المعاني المخصصة لها في أدناه ما لم تدل القرينة على خلاف ذلك .

تعني كلمة (الحكومة) حكومة المملكة الأردنية الهاشمية .

تعني كلمة (الموظف) كل شخص ذكراً أو أنثى يعين بقرار من المرجع المختص في وظيفة مصنفة داخلة في الميزانية العامة للدولة أو أحد ملاكات الدوائر والمؤسسات الخاضعة لأحكام الفقرة (ب) من المادة السابقة .

تعني كلمة (الملاك) مجموع الوظائف والدرجات أو الرواتب المعنية له المصادق عليها بمقتضى قانون الميزانية أو أي تشريع آخر .

تعني كلمة (الوزير) رئيس الوزراء فيما يختص بموظفي رئاسة الوزراء ورئيس مجلس الاعيان أو رئيس مجلس النواب في حالة غيابه فيما يختص بموظفي مجلس الأمة والوزير المختص فيما يختص بموظفي الوزارة ويكون لكل من رئيس ديوان الموظفين ورئيس ديوان المحاسبة وإي شخص آخر يعين برتبة وزير صلاحيات الوزير فيما يختص بموظفي دوائره .

وتشمل عبارة (وكيل الوزارة) لغايات هذا القانون السكرتير العام والمستشار الحقوقي لرئاسة الوزراء ووكيل ديوان الموظفين ووكيل ديوان المحاسبة ومدير الفرعية والسكرتير العام لمجلس الأمة .

الفصل الثاني

اصناف ودرجات الموظفين المعينين في وظائف مصنفة

المادة ٤ - يقسم الموظفون المصنفون إلى :

أ - موظفي الصنف الأول .

ب - موظفي الصنف الثاني .

الذين يشغلون بصفة دائمة وظائف مصنفة ذات درجات ورواتب مدرجة في الميزانية النافذة .

المادة ٥ - موظفو الصنف الأول هم الموظفون الذين يشغلون وظائف من الدرجة السادسة فما فوق بما في ذلك الدرجة الأولى والذين يشغلون وظائف خاصة ذات رواتب أعلى من الرواتب المخصصة لوظائف الدرجة الأولى .

المادة ٦ - موظفو الصنف الثاني هم الموظفون الذين يشغلون وظائف من الدرجة السابعة فما دون بما في ذلك الدرجة العاشرة على أن يتبرأ اقتضاء النظامين والشرعيين الذين يشغلون وظائف من تلك الدرجات من موظفي الصنف الأول .

المادة ٧ - تحدد رواتب ودرجات الوظائف المصنفة وزياداتها السنوية بموجب أنظمة يصدرها مجلس الوزراء بموافقة الملك .

المادة ٨ - يجري تحديد عدد الوظائف المصنفة وتعيين اسمائها ودرجاتها ومخصصاتها في ملاك كل وزارة ودائرة تبعاً لواجبات ومسؤوليات تلك الوظائف بقرار من مجلس الوزراء بعد الاستئناس برأي الوزير المختص ورئيس ديوان الموظفين وتدرج المخصصات المالية لكل وظيفة في مشروع الميزانية بموجب القرار المذكور .

الفصل الثالث

ديوان الموظفين المدنيين

المادة ٩ - يعنى بشؤون الموظفين جهاز مستقل يسمى (ديوان الموظفين) .

المادة ١٠ - أ - يتولى إدارة ديوان الموظفين رئيس يعين بأمر ملكية بناء على تنسيب مجلس الوزراء ويبلغ هذا التعيين إلى مجلس النواب ولا يجوز عزله أو نقله أو إحالته على التقاعد أو فرض عقوبات مسككية عليه إلا بموافقة مجلس النواب إذا كان المجلس مجتمعاً أو بموافقة الملك بناء على تنسيب مجلس الوزراء إذا كان المجلس غير مجتمع وعلى رئيس الوزراء في هذه الحالة أن يبلغ المجلس عند اجتماعه ما اتخذ من الإجراءات مشفوعة بالإيضاح اللازم .

ب - لا يجوز أن يكون رئيس ديوان الموظفين عضواً في مجلس الاعيان أو في مجلس النواب ولا يجوز أن يمارس أي عمل آخر يتقاضى عليه راتباً أو مكافأة من أية شركة أو أي مصدر آخر .

المادة ١١ - يكون رئيس ديوان الموظفين المدنيين مرتبطاً برئيس الوزراء .

المادة ١٢ - يمارس رئيس ديوان الموظفين صلاحيات الوزير في إدارة شؤون ديوان الموظفين وتسيير أعماله ومراقبة عمل الموظفين فيه ، وفي الأمور المتعلقة بترقيتهم وتقاعدهم وإجازاتهم والاجراءات التأديبية بحقهم .

المادة ١٣ - يكون رئيس ديوان الموظفين مسؤولاً عن :

أ - تنسيب وضع قوانين وأنظمة وقواعد الخدمة المدنية ، والإشراف على تنفيذها

ب - النظر في ملاكات موظفي الوزارات والدوائر لتحديد عدد الوظائف طبقاً لمطالبات العمل وتعيين درجاتها تبعاً لواجبات هذه الوظائف ومسؤولياتها وتقديم المشورة لوزارة المالية حول عدد الدرجات والوظائف بما فيها الوظائف الجديدة وحول رفع درجات بعض الوظائف الحالية لغايات الترفيع والإشراف الكامل الدائم على عدد الموظفين في الوزارات والدوائر بالنسبة لمطالبات العمل فيها ، والعمل على ضمان استيعاب الموظفين الفائضين في أية وزارة أو دائرة في وظائف شاغرة ملائمة بوزارات ودوائر أخرى وضمان وضع الموظفين ذوي المؤهلات الخاصة في وظائف تتلاءم مع تلك المؤهلات .

ج - الاحتفاظ بأحصاءات دقيقة حول عدد ودرجات وأصناف الموظفين في الوزارات والدوائر .

د - العمل على تدريب الموظفين عند الضرورة واتخاذ الخطوات الأخرى التي من شأنها رفع مستواهم .

هـ - دراسة التشكيلات الإدارية للوزارات والدوائر تمهيداً لاقتراح كل ما من شأنه ضمان سير العمل الحكومي سيراً فعالاً وتجنب طرق العمل التي من شأنها إضاعة الوقت والتبذير في النفقات .

و - وضع القواعد الخاصة بإجراء امتحانات تنافسية للاندخراط في سلك الخدمة المدنية واتخاذ الخطوات اللازمة لمعد تلك الامتحانات سنوياً أو كلما دعت الضرورة الى ذلك .

ز - وضع القواعد والطرق اللازم اتباعها في اجراء الترفيعات .

المادة ١٤ - لرئيس ديوان الموظفين أن يعهد إلى أي موظف من موظفي ديوانه مسؤولية الحصول من الوزارات والدوائر على المعلومات اللازمة لتحقيق المسؤوليات المبينة في المادة السابقة .

المادة ١٥ - عند تنصيب رئيس ديوان الموظفين يتوب عنه في ممارسة صلاحياته وكيل ديوان الموظفين .

المادة ١٦ - يعامل موظفو الديوان فيما يتعلق بالتعيينات والترفيعات والزيادات والاجازات والاجراءات التأديبية طبقاً لقواعد القواعد السارية على الموظفين الآخرين .

المادة ١٧ - أ - تؤلف في ديوان الموظفين لجنة تسمى (لجنة انتقاء الموظفين) من رئيس ديوان الموظفين رئيساً ومن وكلاء ديوان الموظفين عضواً ومن وكيل الوزارة أو مدير الدائرة ذات العلاقة كمضو آخر ، ومن عضوين آخرين برتبة وكيل وزارة بينهما مجلس الوزراء كل سنة او من يتوب عنها في حالة غيابهما لظروف القاهرة وفي حالة غياب رئيس ديوان الموظفين يرأس اللجنة أعلى أعضائها رتبة .

ب - تكون لجنة انتقاء الموظفين مسؤولة عن انتقاء جميع موظفي الدولة المصنفين المنوي تعيينهم في الخدمة العامة باستثناء موظفي الديوان الملكي ورئيس ديوان المحاسبة والقضاة النظاميين والفرعيين والسفراء والوزراء المفوضين والقائمين بالأعمال من موظفي وزارة الخارجية ووكلاء الوزارات وكافة موظفي الدرجة الأولى فما فوق .

ج - مع مراعاة احكام الفقرة (ب) من هذه المادة عندما تشغر وظيفة ما ويترب ملؤها بطريق التعيين من خارج الخدمة المدنية يطلب الوزير المختص الى رئيس ديوان الموظفين العمل على ملؤها وعلى هذا الاخير - تبعاً لانتظمة التعيينات - ان يحيل الامر الى لجنة انتقاء الموظفين مع قائمة باسماء الاوائل من المرشحين الذين تقدموا بطلبات استخدام الى ديوان الموظفين . وتنسب اللجنة اذا كانت الوظيفة الشاغرة من الصنف الاول شخصاً او أكثر حسباً تقتضي الظروف ويختار مجلس الوزراء عندئذ المرشح المناسب او الشخص الذي يراه أكثر لياقة للتعيين من بين المرشحين المدرجة اسمائهم في قائمة التنسيب ويقترن ذلك التعيين بالارادة الملكية واذا كانت الوظيفة الشاغرة من الصنف الثاني، تنسب اللجنة لمثلها شخصاً او أكثر حسباً تقتضي الظروف ويختار الوزير المختص عندئذ من بينهم المرشح المناسب او أحد المرشحين المدرجة اسمائهم في قائمة التنسيب وذلك عندما يرى الوزير انه الشخص اللائق للتعيين . ولا يجوز بحال من الأحوال ان يرشح اللجنة أي شخص آخر او أية مجموعة أخرى من الأشخاص او ان تنسب اللجنة قائمة اشخاص أخرى .

د - مع مراعاة احكام الفقرة (ب) من هذه المادة ، عندما تشغر وظيفة ما ويترب ملؤها بطريق الترفيع من داخل الخدمة المدنية يطلب الوزير المختص الى ديوان الموظفين العمل على ملؤها وعلى هذا الاخير - تبعاً لانتظمة الترفيعات ان يحيل الأمر الى لجنة انتقاء الموظفين مع قائمة باسماء الموظفين في منطقة الترفيع ، وفي جميع تلك الحالات يجري عادة قبول تنسيب اللجنة . واذا كانت الوظيفة الشاغرة من الصنف الاول تنسب اللجنة أكثر المرشحين في رأيها لياقة للترفيع وي طرح الوزير المختص اسمه في مجلس الوزراء للموافقة عليه ويقترن ذلك الترفيع بالارادة الملكية . وفي حالة عدم موافقة مجلس الوزراء على تنسيب اللجنة يعيد المجلس الامر ثانية الى اللجنة لاعادة النظر فيه وذلك عن طريق الوزير المختص ورئيس ديوان الموظفين مع بيان يتضمن اسباب عدم موافقة المجلس واما ان تقدم اللجنة تنسيباً جديداً او انها - في حالة تمسكها بتعيينها الاصلي - تقدم بالاسباب الكاملة لتبرير تنسيبها . ويصدر مجلس الوزراء بعد ذلك قراراً في الامر على ان يقترن الترفيع الناجم عن ذلك بالارادة الملكية واذا كانت الوظيفة الشاغرة من الصنف الثاني تنسب اللجنة أكثر المرشحين في رأيها لياقة للترفيع ويصدق الوزير المختص القرار الخاص بترفيح ذلك الموظف . وفي حالة عدم موافقة الوزير على تنسيب اللجنة يترب على اعادة الامر الى اللجنة لاعاد النظر فيه وذلك عن طريق رئيس ديوان الموظفين مع بيان مقتضب يتضمن اسباب عدم موافقة ، واما ان تجري اللجنة تنسيباً جديداً او انها - في حالة تمسكها بتعيينها الاصلي تقدم بالاسباب الكاملة الداعية الى ذلك التنسيب ، واذا وجد الوزير المختص نفسه مع ذلك في وضع لا يمكنه من الموافقة على ذلك التنسيب فإنه يترب عليه ان يرفع الامر مع وجهات نظره ووجهات نظر اللجنة الى رئيس الوزراء الذي يتخذ قراراً بالنسبة للموظف الذي ينبغي ترفيعه الى الوظيفة الشاغرة المذكورة .

هـ - الترفيع الى الدرجة الاولى يقرره مجلس الوزراء بناء على تنسيب من الوزير المختص بمعد الاستئناس خطياً برأي رئيس ديوان الموظفين .

المادة ١٨ - استثناء لاحكام هذا القانون لرئيس الوزراء ان يصدر أمراً بمنع بموجه ملء أية وظيفة شاغرة بالتعيين او الترفيع في الحالات التي يقترحها رئيس ديوان الموظفين او يسمح بتأجيل ملئها الى الوقت الذي يراه مناسباً .

المادة ١٩ - يجري تعيين وترفيح الموظفين الذين يتقاضون رواتبهم من ميزانية الديوان الملكي واتخاذ الاجراءات التأديبية بحقهم من قبل رئيس الديوان الملكي بناء على امر الملك .

المادة ٢٠ - يجري تعيين وترفيح القضاة المدنيين والشرعيين واتخاذ الاجراءات التأديبية بحقهم طبقاً لاحكام القوانين والانظمة الخاصة بهم .

المادة ٢١ - يجري تعيين وترفيح الموظفين الذين لا تشملهم احكام الفقرة (ب) من المادة (١٦) واحكام المادة (١٨) من هذا القانون بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير المختص على ان يقترن ذلك بالارادة الملكية

كل من أشعل

الفصل الرابع

الاجراءات التأديبية

المادة ٢٢ - يؤلف مجلس تأديبي لاتخاذ الاجراءات التأديبية بحق موظفي الصنف الاول ويشكل من :

أ - وزير العدل - رئيساً

ب - عضوين من درجة (خصوصي) أو من (الدرجة الاولى) بينهما رئيس الوزراء ويكون أحدهما وكيل ديوان الموظفين .

المادة ٢٣ - يؤلف مجلس تأديبي لاتخاذ الاجراءات التأديبية بحق موظفي الصنف الثاني ويشكل من قاض من قضاة محكمة الاستئناف ينسب وزير العدل ومن عضوين من موظفي الدرجة الثانية أو الثالثة بينهما رئيس الوزراء ويكون أحدهما من موظفي ديوان الموظفين .

المادة ٢٤ - يؤلف كل من المجالس التأديبية المنصوص عنها في المادتين السابقتين لمدة سنتين .

المادة ٢٥ - يؤلف مجلس تأديبي لموظفي الصنفين الاول والثاني التابعين لدائرة الشرعية (من غير القضاة الشرعيين) ويشكل من مدير الشرعية رئيساً ومن عضوين بينهما قاضي القضاة من موظفي الشرعية من الصنف الاول ويكون لقاضي القضاة نفس الصلاحيات المخولة لرئيس الوزراء في هذا الفصل .

المادة ٢٦ - أ - اذا قدمت شكوى ضد موظف لعدم كفاءته أو عدم لياقته للموظفة أو لاي أمر آخر ، وكانت الشكوى مالا يستطيع النظر فيها بناء على تهم معينة فيجب رفع تلك الشكوى الى الوزير المختص الذي عليه (بعد أن يستطلع خطياً رأي الرئيس المباشر للموظف المعني) أن يحيل الامر الى المجلس التأديبي المختص .

ب - اذا رأى المجلس التأديبي (بعد التدقيق في أوراق القضية) وجوب فرض عقوبة من العقوبات فعليه أن :

١ - ينسب لمجلس الوزراء (اذا كان الموظف من الصنف الاول) فرض تلك العقوبة ، على أن يقرن قرار المزل أو قرار تنزيل الدرجة بالارادة الملكية .

٢ - يدون قراراً (اذا كان الموظف من الصنف الثاني) بفرض تلك العقوبة على أن يصدر قرار العقوبة المذكور من قبل الوزير المختص .

ج - إذا رأى المجلس عدم وجوب فرض أية عقوبة فانه يقرّب عليه أن يدون قراراً بذلك وان يبلّغه الوزير ومن ثم لا يتخذ أي اجراء آخر بشأن هذه الشكوى .

المادة ٢٧ - اذا قدمت ضد موظف شكوى تتعلق بعمله أو بسلوكه أو بكليهما وكانت الشكوى مما يستطيع النظر فيها بناء على تهم معينة فينبغي معالجتها بموجب احكام النظام الخاص بمعالجة الاجراءات التأديبية .

الفصل الخامس

مواد عامة

المادة ٢٨ - الأمور الأخرى المتعلقة بالموظفين المصنفين عا لم ينص عليه في هذا القانون وكافة الأمور المتعلقة بالموظفين غير المصنفين والموظفين بمقود والمستخدمين تنظم بموجب أنظمة يضعها مجلس الوزراء بموافقة الملك وبمعد الاستئناس برأي رئيس ديوان الموظفين على أن تظل الأنظمة القائمة نافذة الى أن تعدل أو تستبدل بأنظمة جديدة تصدر بمقتضى هذا القانون .

المادة ٢٩ - يلغى قانون ديوان الموظفين رقم (١١) لسنة ١٩٥٥ وتعديلاته كما تلغى الاحكام التي تتعارض مع هذا القانون في نظام الموظفين رقم (١) لسنة ١٩٥٨ وتعديلاته وأية تشريعات أخرى .

المادة ٣٠ - رئيس الوزراء والوزراء كل فيما يخصه مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

١٩٦١/٧/٢٥

اختبر طلال

وزير الدفاع وصفي مرزا	وزير الصحة جميل التوتوني	وزير المالية هاشم الجيوسي	رئيس الوزراء وزير الخارجية بهجت التلهوني
وزير الزراعة والانشاء والتعمير علي نصوح الطاهر	وزير الداخلية والعدل حسن الكائب	وزير التربية والتعليم وليفق الحسيني	وزير الاشغال العامة يعاقوب معمر
وزير الاقتصاد الوطني جليل حبيب	وزير الشؤون الاجتماعية وقائم باعمال قاضي القضاة بشير الصباغ	وزير المواصلات عبد المجيد مرتضى	

هكذا من الأشغال

نظام النقل على الطرق المعدل

بمقتضى المادة (١٧٨) من قانون النقل على الطرق رقم ٤٩ لسنة ١٩٥٨ ،
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦١/٧/١٦ ،
أمر بوضع النظام الآتي :

نظام النقل على الطرق المعدل

رقم (٤٢) لسنة ١٩٦١

صادر بالاستناد إلى المادة ١٧٨ من قانون النقل على الطرق رقم ٤٩ لسنة ١٩٥٨

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام النقل على الطرق المعدل لسنة ١٩٦١) ويقرأ مع النظام رقم ٢ لسنة ١٩٦٠ المشار إليه فيما يلي بالنظام الأصلي كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة (١٥) من النظام الأصلي بإضافة عبارة :

(أو خصوصية) إلى آخر الفقرة (أ) منها .

١٩٦١/٧/١٧

أحمد بن طلال

وزير الدفاع وصفي ميوزا	وزير الصحة جميل التوتوني	وزير المالية هاشم الجبوسي	رئيس الوزراء ووزير الخارجية يحيى التلوي
وزير الزراعة والإنشاء والتميز (. . .)	وزير الداخلية والمالية حسن السكاك	وزير التربية والتعليم وليد الحسيني	وزير الاشغال العامة يعقوب معمر
وزير الاقتصاد الوطني جميل السوي	وزير الشؤون الاجتماعية وقائم باعمال قاضي القضاة (. . .)	وزير المواصلات عبد المجيد موسى	

قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٦١/٧/٢٤ الموافقة على (النظام المالي للبلديات المعدل لسنة ١٩٦١)
بشكله التالي :

النظام المالي للبلديات المعدل

رقم (٤٣) لسنة ١٩٦١

المادة ١ - يسمى هذا النظام (النظام المالي للبلديات المعدل لسنة ١٩٦١) ويقرأ مع النظام رقم (٤) لسنة ١٩٥٥ المشار إليه فيما يلي بالنظام الأصلي كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يلغى نص المادة (١٢٦) من النظام الأصلي ويستعاض عنه بما يلي :

١ - ١٢٦ - يجوز للمجلس البلدي ان يقرر اعطاء سلفات شخصية لموظفي البلدية المصنفين وفق الشروط التالية :
أ - أن لا يزيد مقدار السلفة عن مقدار الراتب الاساسي للموظف عن شهرين .

ب - يشترط ان يقدم الموظف طالب السلفة كفيلاين من موظفي صفه من موظفي البلدية ويعفى من الكفالة الموظف الذي تزيد خدمته المصنفة في البلدية على خمسة عشر عاماً .

٢ - يعطى موظف البلدية غير المصنف سلفة شخصية لا يزيد مقدارها عما يتقاضاه من مرتب أو اجر عن شهرين على ان يقدم كفيلاين من موظفي البلدية المصنفين .

٣ - لا يجوز اعطاء السلفات للموظفين والمستخدمين والعمال الذين يتقاضون رواتبهم واجورهم من المخصصات المفتوحة أو الامانات .

صدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم (٧١) تاريخ ١٩٦١/٧/١٢ المتضمن مشروع الاتفاقية الخاصة بالمنظمة العربية للعلوم الادارية بصيغتها التالية التي وافق عليها مجلس الجامعة العربية وتفويض القائم بالاعمال الاردني في القاهرة بتوقيعها بالنيابة عن الحكومة .

مشروع

الاتفاقية الخاصة بالمنظمة العربية للعلوم الادارية

ان حكومات :

المملكة الاردنية الهاشمية
الجمهورية التونسية
جمهورية السودان
الجمهورية العراقية
المملكة العربية السعودية
الجمهورية العربية المتحدة
الجمهورية اللبنانية
المملكة الليبية المتحدة
المملكة التوكية اليمنية
المملكة المغربية

رغبة في التعاون على تقدم العلوم الادارية والعمل على تحسين الجهاز الاداري في الدول والبلاد العربية ، وتحقيقاً لأثرها
ميثاق جامعة الدول العربية ، قد اتفقت على ما يأتي :

مادة ١ - انشاء المنظمة

أ - تنشأ في نطاق جامعة الدول العربية منظمة ذات شخصية معنوية وميراثية مستقلة تسمى « المنظمة العربية للعلوم
الادارية » وتكون مدينة القاهرة مقراً لها .

ب- لكل بلد عضو ان ينشئ بقرار من ، ووفقاً لقانونه ، فرعاً للمنظمة .

مادة ٢ - العضوية

تتكون المنظمة من الدول الاعضاء في الجامعة ويجوز انضمام البلاد العربية غير اعضاء الجامعة بقرار من مجلس
الجامعة وللجمعية العمومية للمنظمة ان تضم اليها اعضاء من الهيئات العلمية المشتغلة بالعلوم الادارية في البلاد
العربية بصفة مراقبين وبين النظام الداخلي شروط قبولهم وحضورهم اجتماعاتها ولا يكون لهم حق التصويت .

مادة ٣ - الأغراض

الغرض من انشاء المنظمة العمل على تقدم العلوم الادارية وتحسين الجهاز الاداري والناية بالعلوم والدراسات
المالية المتعلقة بالادارة .

وتستهدف المنظمة بوجه خاص :

١ - دراسة الوسائل المؤدية الى تحسين الاداة الادارية في الدول والبلاد العربية ورفع مستوى موظيفيها
وسائل الادارة العامة والاختذ ببادئ الفن الاداري .

٢ - التقريب بين النظم الادارية في الدول والبلاد العربية تمهيداً لتوحيدها .

٣ - توحيد اسماء الوحدات والنظم الادارية ومصطلحات العلوم الادارية في الدول والبلاد العربية .

٤ - التقريب بين الدراسات الادارية في الجامعات العربية وتيسير الانتفاع بها فيما بين الدول والبلاد العربية
طريق تبادل المشتغلين بالعلوم الادارية من اساتذة القانون العام ورجال الادارة العامة .

٥ - دراسة النظم الادارية العربية في مختلف ادوار تاريخها والتعريف بها في المجال الدولي .

مادة ٤ - الوسائل

للمنظمة في سبيل تحقيق اهدافها :

١ - جمع الوثائق اللازمة للبحث والدراسات وتزويد اعضاء المنظمة بما يطلبونه من بيانات ولها ان تكون لجان فرعية
متخصصة لدراسة موضوع او موضوعات معينة .

٢ - تيسير الوسائل لتشجيع الدراسات والبحوث العلمية التي تساعد على تقدم العلوم الادارية وعلى الأخص المتعلقة
بوسائل الادارة العامة ونشاطها والعمل على نشر تلك البحوث والدراسات .

٣ - انشاء المكتبات اللازمة لأغراض المنظمة واصدار مجلة لنشر تلك الابحاث والدراسات .

٤ - عقد الاجتماعات والمؤتمرات بين اعضاء المنظمة واجراء الاتصالات اللازمة بينها .

٥ - التعاون مع الهيئات والمنظمات المعنية بالدراسات الادارية وتبادل المعلومات في هذا الشأن .

٦ - العمل على انشاء مراكز للتدريب والتأهيل لموظفي الدول والبلاد العربية .

مادة ٥ - الاجهزة

تتكون اجهزة المنظمة من :

١ - جمعية عمومية .

٢ - مجلس تنفيذي .

مادة ٦ - الجمعية العمومية

تتكون الجمعية العمومية للمنظمة من :

١ - ممثلي البلاد العربية اعضاء المنظمة

٢ - ممثلي الهيئات العلمية المنضمة الى المنظمة .

مادة ٧ - اختصاص الجمعية العمومية

تختص الجمعية العمومية بالمسائل الآتية :

١ - التصديق على ميزانية المنظمة وحسابها الختامي

٢ - مناقشة تقرير المجلس التنفيذي عن نشاط المنظمة في السام المنقضي ووضع التوجيهات للدراسات والبحوث
التي تجرى في السنة المقبلة

٣ - الموافقة على قبول انضمام الهيئات العلمية المشتغلة بالعلوم الادارية التي تطلب الانضمام للمنظمة

٤ - تقرير كافة الوسائل التي من شأنها تحقيق أغراض المنظمة

٥ - اقرار النظام الداخلي للمنظمة الذي يعد مشروعه للمجلس التنفيذي .

مادة ٨ - انعقاد الجمعية العمومية

تتعقد الجمعية العمومية في شهر يناير من كل عام ويجوز أن تنعقد في دور غير عادي بدعوة من المجلس التنفيذي
أو بناء على طلب ثلث الاعضاء ويحدد في الدعوة جدول اعمال الدورة غير العادية ومكان وتاريخ الانعقاد .

ولا يكون الانعقاد صحيحاً إلا بحضور ثلثي الاعضاء من الدول والبلاد العربية .

مادة ٩ - القرارات

تصدر قرارات الجمعية العمومية بأغلبية أصوات البلاد العربية الاعضاء وفي حالة تساوي الاصوات يرجح رأي
الجانب الذي منه الرئيس ويكون لكل بلد عضو في المنظمة صوت واحد .

مادة ١٠ - المجلس التنفيذي

يتكون المجلس التنفيذي من ممثل لكل من الدول والبلاد العربية اعضاء المنظمة ويختار المجلس بأغلبية أصوات
الحاضرين رئيساً ونائباً للرئيس من بين أعضائه لمدة سنتين وتجوز إعادة انتخابهما .

مادة ١١ - اختصاص المجلس التنفيذي

يختص المجلس التنفيذي بما يأتي :

١ - اعداد مشروع ميزانية المنظمة وحسابها الختامي

٢ - تنفيذ قرارات الجمعية العمومية

كلد من اهل

٣ - المصادقة على تعيين الموظفين الرئيسيين للمنظمة وفقاً لأحكام نظامها الداخلي

٤ - عرض البحوث التي يقدمها المجلس أو الفروع على الجمعية العمومية .

٥ - الاتصال بالهيئات المشتغلة بالعلوم الادارية لتبادل المعلومات والبحوث والوثائق المتعلقة بأهداف المنظمة

٦ - تقديم تقرير في نهاية كل عام عن نشاط المنظمة وفروعها الى الجمعية العمومية ويبلغ نسخة منه الى الامانة العامة لجامعة الدول العربية .

٧ - تنظيم مؤتمرات للعلوم الادارية .

٨ - وضع مشروع النظام الداخلي للمنظمة وعرضه على الجمعية العمومية للمصادقة عليه .

مادة ١٢ - انعقاد المجلس التنفيذي

ينعقد المجلس التنفيذي بناء على دعوة من مدير المكتب الفني بالاتفاق مع الرئيس مابين بها جدول الاعمال وذلك مرة على الاقل كل سنة أشهر أو بناء على طلب ثلث اعضاء المجلس لاسباب توضح في الطلب وينعقد المجلس في مدينة القاهرة أو في أي مكان آخر في البلاد العربية اعضاء المنظمة حسبما يقرره المجلس .

ويكون انعقاد المجلس صحيحاً بحضور نصف الاعضاء على الاقل وتصدر قرارات المجلس بأغلبية اموال الحاضرين وفي حالة التساوي يرجح رأي الجانب الذي منه الرئيس .

مادة ١٣ - المكتب الفني

يكون للمنظمة مكتب فني دائم يرأسه مدير من كبار المختصين في العلوم الادارية أو الادارة العامة بـ المجلس التنفيذي ويعين المدير لهذا المكتب عدداً كافياً من الموظفين الفنيين والاداريين لمعاونته ويكون المدير مسؤولاً أمام المجلس التنفيذي .

مادة ١٤ - يتولى مدير المكتب الفني ادارة أعمال المنظمة وينفذ قراراتها ويمثلها لدى الهيئات والسلطات المختلفة ويتفاه باسمها وله أن يقبل التبرعات بموافقة المجلس التنفيذي .

مادة ١٥ - تتكون موارد المنظمة من :

١ - الاشتراكات التي يساهم بها الاعضاء وفقاً لما تحدده الجمعية العمومية .

٢ - الهبات أو الوصايا وغيرها من التبرعات .

٣ - دخل مطبوعات المنظمة .

٤ - ربح استثمار أموال المنظمة .

٥ - مساهمة جامعة الدول العربية .

مادة ١٦ - يجوز تعديل هذا النظام أو حل المنظمة بقرار تصدره الجمعية العمومية بموافقة ثلثي الاعضاء وفي حالة حل المنظمة تؤول أموالها الى الامانة العامة لجامعة الدول العربية .

مادة ١٧ - تتمتع المنظمة ويمثلو البلاد والبلاد العربية الاعضاء فيها والخبراء والموظفون بالمزايا والحصانات الدبلوماسية المنصوص عليها في اتفاقية مزايا وحصانات جامعة الدول العربية .

مادة ١٨ - يصادق على هذه الاتفاقية من البلاد الموقعة عليها طبقاً لقوانينها وتودع وثائق التصديق لدى الامانة العامة لجامعة الدول العربية التي تمد بحضراً بإيداع وثيقة تصديق كل بلد عربي وتبلغها الى البلاد المتعاقدة الاخرى .

مادة ١٩ - يجوز لكل دولة عربية تصبح عضواً في الجامعة ان تنضم الى هذه الاتفاقية بطلب يرسل منها الى رئيس المجلس التنفيذي الذي يبلغ انضمامها الى البلاد المرتبطة .

مادة ٢٠ - لكل بلد عضو صادق على هذه الاتفاقية ان يسحب منها بكتاب رسمي يرسله الى رئيس المجلس التنفيذي الذي يتخذ الاجراءات لإيداع ذلك الى باقي اعضاء المنظمة ويكون الانسحاب نافذاً بعد سنة من تاريخ تبليغ الانسحاب .

١ - يحفظ مندوب الجمهورية العربية المتحدة بالنسبة لهذه المادة بنفس التحفظ في مرسوم اصدار اتفاقية مزايا وحصانات جامعة الدول العربية المؤرخ في ٢٠ مايو سنة ١٩٥٤ .

مادة ٢١ - يعمل بهذه الاتفاقية بعد ايداع وثائق المصادقة عليها لدى الامانة العامة من اربع دول من اعضاء الجامعة العربية ويتولى الامين العام دعوة الدول الاعضاء لعقد الاجتماع الاول للمنظمة .

وإثباتاً لما تقدم وقع المندوبون المفوضون المينة اسماؤهم بعد هذه الاتفاقية نيابة عن حكوماتهم .

عملت هذه الاتفاقية باللغة العربية في القاهرة من نسخة واحدة تحفظ في الامانة العامة لجامعة الدول العربية وتسلم منها صورة طبق الاصل لكل من الاطراف المتعاقدة

عن حكومات :

المملكة الاردنية الهاشمية

الجمهورية التونسية

جمهورية السودان

الجمهورية العراقية

المملكة العربية السعودية

الجمهورية العربية المتحدة

الجمهورية اللبنانية

المملكة الليبية المتحدة

المملكة المتوكلية اليمنية

المملكة المغربية

قرر مجلس الوزراء في جلسته المتعقدة بتاريخ ١٦/٧/١٩٦١ الموافقة على القرار الذي وضعه صاحباً المعالي وزير المالية ووزير الاقتصاد الوطني بشكله التالي :

قرار

١ - عملاً بالصلاحيات المخولة لنا بموجب المادة (١٠٤) من قانون الجمارك والمكوس لسنة ١٩٥٩ قررنا أن يقضى من الرسوم ما تستورده ادارة الخط الحديدي الحجازي — الاردني لنشأتها وأعمالها ومعدات وألاتها بتوصية من معالي وزير المواصلات — الخط الحجازي الاردني وموافقة وزارة المالية (الجمارك) .

٢ - يعمل بهذا القرار اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

وزير الاقتصاد الوطني

جليل حرب

وزير المالية

هاشم الجبوسي

هكذا من الأعمال

قرار رقم (٤)

صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابه المؤرخ ١٩٦١/٥/٢٩ رقم ٦٤٢٢/٢١٠ اجتمع الديوان الخاص بتفسير القوانين لأجل تفسير احكام نظام الموظفين رقم ١ لسنة ١٩٥٨ ويان ما اذا كان موظفو الخط الحجازي الاردني الذين يعينون برواتب مقطوعة يعتبرون موظفين غير مصنفين ام لا ، وهل يحق للموظف غير المصنف المكفوفة يده عن العمل بموجب المادة ١٧٨ من نظام الموظفين ان يسترد ما اقتطع من راتبه اثناء مدة كف يده فيما اذا لم تسفر الاجراءات التأديبية المتخذة بحقه عن فرض عقوبة العزل .

وبعد الاطلاع على كتاب « وزير المواصلات المؤرخ ١٩٦١/٥/٩ وكتاب عملي الخط الحجازي المؤرخ ١٩٦١/٤/٢٤ وندقيق النصوص القانونية تبين لنا :

- ١ - ان المادة السابعة من قانون الخط الحجازي الاردني رقم ٢٣ لسنة ١٩٥٢ تنص على ان موظفي ومستعملي الخط الحجازي الاردني يخضعون لاحكام أنظمة موظفي الحكومة .
- ٢ - ان المادة العاشرة من نظام الموظفين رقم ١ لسنة ١٩٥٨ عرفت الموظفين غير المصنفين بانهم الموظفون الذين يعينون في وظائف ذات رواتب محددة في قانون الموازنة العامة وليست لها درجات .
- ٣ - ان المادتين ١٧٨ و ١٧٩ من هذا النظام تميزان للوزير المخصص ان يكف يد الموظف غير المصنف عن العمل اذا نسب اليه تهمة تستوجب اتخاذ اجراءات بحقه وذلك الى ان يثبت في امر التهمة المنسوبة اليه ويكون للموظف المكفوفة يده عن العمل ان يتقاضى نسبة من راتبه لا تزيد عن نصف الراتب مع العلاوات حسبما يقرره الوزير .
- ٤ - لم يرد في النظام اي نص يبحث في حق الموظف غير المصنف المكفوفة يده عن العمل في استرداد ما اقتطع من راتبه خلال مدة كف يده اذا لم تسفر الاجراءات التأديبية المتخذة بحقه عن فرض عقوبة العزل وذلك خلافا لما اتبعه النظام فيما يتعلق بالموظفين المصنفين حيث نصت المادة ١٧٠ بأنه اذا لم تسفر الاجراءات التأديبية المتخذة بحق الموظف المصنف المكفوفة يده عن العمل عن فرض عقوبة العزل يحق له ان يتقاضى راتبه بكامله مع العلاوات اعتباراً من تاريخ كف يده . وعلى ضوء هذه النصوص نرى فيما يتعلق بالنقطة الاولى المطلوب تفسيرها ان موظفي الخط الحجازي الاردني الذين يعينون برواتب مقطوعة يعتبرون موظفين غير مصنفين طبقاً لمفهوم المادة العاشرة من نظام الموظفين الساري المعمول على موظفي الخط الحجازي .

اما فيما يتعلق بالنقطة الثانية فواضح من نص المادة ١٧٩ من نظام الموظفين ان اقتطاع نسبة معينة من راتب الموظف غير المصنف المكفوفة يده عن العمل انما هو من قبيل توقيف دفع هذه النسبة الى ان يثبت في امر التهمة المنسوبة اليه التي اتخذت اساساً لكف اليد وهو تدبير مؤقت ليس من شأنه حرمان الموظف من هذا الحق نهائياً . ولهذا فان الموظف غير المصنف يستحق استرداد ما اقتطع من راتبه اذا لم تقرض عليه عقوبة العزل كاجراء تأديبي وذلك قياساً على حالة الموظف المصنف من جهة وتطبيقاً للقاعدة العامة التي تجعل المستخدم مستحقاً للأجرة اذا كان مستعداً للعمل . وبديهي ان الموظف المكفوفة يده يتر

هذا ما تقرره في تفسير التفتين المطلوب تفسيرهما .

صدر في ١٩٦١/٧/١٢

عضو	عضو	رئيس الديوان الخاص بتفسير القوانين
عضو محكمة التمييز	عضو محكمة التمييز	رئيس محكمة التمييز
الياس الحوروي	موسى الساكت	علي مسبار
عضو	عضو	عضو
مندوب وزارة المواصلات	مندوب وزارة الداخلية لشؤون البليات	المستشار الحقوقي لرئاسة الوزراء
مهيوب الخطيب	فالب طوقان	شكري المهدي

قرار رقم (٥)

صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابه المؤرخ ١٩٦١/٦/١٢ اجتمع الديوان الخاص بتفسير القوانين لأجل تفسير احكام المواد ٦ و ٧ و ١٢ من نظام تقاعد موظفي البلديات ومكافاتهم رقم ٢ لسنة ١٩٥٥ ويان ما اذا كانت خدمات موظفي البلديات غير المصنفين السابقة لتاريخ نفاذ احكام هذا النظام تعتبر من الخدمات المقبولة للتقاعد ام لا وهل يجوز تطبيق احكام هذا النظام على موظفي البلديات الذين كانوا تابعين لاحكام أنظمة التقاعد الصادرة بموجب المادة ٩٠ من قانون البلديات الفلسطيني لسنة ١٩٣٤ فيما اذا لم يختاروا ذلك خلال المدة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة ١٢ من النظام المذكور .

وبعد الاطلاع على كتاب رئيس ديوان المحاسبة المؤرخ ١٩٦١/١/١٠ رقم ٢٤٩٠/٤١/١٠ وعلى كتاب وزير العدل المؤرخ ١٩٦١/٥/١٠ والمستندات المرفقة به وندقيق النصوص القانونية تبين لنا :

- ١ - ان المادة السادسة من نظام تقاعد موظفي البلديات المطلوب تفسيرها تنص على مايلي (الاشخاص الآتي ذكرهم موظفون تابعون للتقاعد : جميع موظفي البلديات المصنفين الا من كان منهم يخدم بمقتضى عقد لا يخوله حق التقاعد بشرط ان لا يخصص راتب تقاعد في أية حالة قبل ان تكون قد دفعت عائدات التقاعد بشأماً عن الخدمة التقاعدية) .
- ٢ - ان المادة السابعة منه تنص على ان تحسب الخدمة المقبولة من تاريخ تعيين الموظف في خدمة دائمة في البلدية على انه يجوز ان تحسب الخدمة تحت التجربة والخدمة المؤقتة بمقتضى عقد التي تسبق تماماً الخدمة الدائمة خدمة مقبولة للتقاعد فيما اذا سمح بذلك المجلس بناء على طلب ذلك الموظف .

٣ - ان الفقرة الثانية من المادة ١٢ منه تنص على ان احكام أنظمة التقاعد الصادرة بموجب المادة ٩٠ من قانون البلديات الفلسطيني لسنة ١٩٣٤ تسري على موظفي البلديات الذين كانوا تابعين لها قبل العمل بهذا النظام ولا تسري عليهم احكام هذا النظام إلا اذا اختاروا ذلك خلال ستة اشهر من تاريخ نفاذه بطلب كتابي يقدمونه الى الرئيس . وعلى الرئيس في مثل هذه الحالة ان يعطي الموظف شهادة تثبت استلام الطلب وتاريخ تقديمه على ان لا تشمل احكام هذه الفقرة الموظفين الذين يعينون بعد نفاذ هذا النظام .

ومن هذه النصوص يتضح ان موظفي البلديات الذين يعتبرون تابعين للتقاعد هم الموظفون المصنفون فقط ولهذا فان أية خدمة في البلدية لموظف غير مصنف لا تعتبر خدمة تابعة للتقاعد سواء أكانت هذه الخدمة سابقة لنظام تقاعد موظفي البلديات لسنة ١٩٥٥ ام لاحقة له . أما ما جاء في المادة السابعة من هذا النظام من انه يجوز ان تحسب الخدمة تحت التجربة والخدمة المؤقتة بمقتضى عقد التي تسبق الخدمة الدائمة خدمة مقبولة للتقاعد فيما اذا سمح المجلس بذلك فلا يفيد جواز اعتبار الخدمة غير المصنفة خدمة مقبولة للتقاعد إذ ان هذه المادة معطوفة على الخدمات التابعة للتقاعد المنصوص عليها في المادة السابقة لها وهي خدمات موظفي البلديات المصنفين . اما فيما يتعلق بالنقطة الثانية المطلوب تفسيرها فان الفقرة الثانية من المادة ١٢ من النظام المذكور صريحة في أن احكام هذا النظام لا تسري على موظفي البلديات الذين كانوا قبل نفاذه تابعين لاحكام أنظمة التقاعد الصادرة بموجب المادة ٩٠ من قانون البلديات الفلسطيني لسنة ١٩٣٤ إلا اذا اختاروا ذلك خلال ستة اشهر من تاريخ نفاذ احكام هذا النظام بطلب كتابي يقدمونه الى رئيس البلدية الذي عليه في مثل هذه الحالة ان يعطي الموظف شهادة تثبت استلام الطلب وتاريخ تقديمه .

ولهذا فان أي موظف من موظفي البلديات الذين كانوا تابعين لأنظمة التقاعد الفلسطينية لا يخضعون لاحكام نظام تقاعد موظفي البلديات لسنة ١٩٥٥ ما لم يختاروا ذلك بالصورة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة ١٢ المشار إليها آنفاً وليس من حق المجلس البلدي من تلقاء نفسه ان يعتبرهم خاضعين لاحكام هذا النظام .

هذا ما تقرره في تفسير التفتين المطلوب تفسيرهما .

صدر في ١٩٦١/٧/١٢

عضو	عضو	رئيس الديوان الخاص
عضو محكمة التمييز	عضو محكمة التمييز	بتفسير القوانين
الياس الحوروي	موسى الساكت	علي مسبار
عضو	عضو	عضو
مندوب وزارة الداخلية لشؤون البليات	مندوب وزارة الداخلية لشؤون البليات	المستشار الحقوقي لرئاسة الوزراء
فالب طوقان	فالب طوقان	شكري المهدي